منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني – نيسان / أبريل – حزيران/ يونيو

2020

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران/ يونيو

2020

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2020.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لسوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتطرق **الجزء الثالث** للتطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسيا، والكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل ومصادرها. فيما خصص **الجزء الرابع** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. وخصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القصير.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية	11
2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة	11
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. أسعار النفوط الخام المختلفة	12
ب. أسعار بعض المنتجات النفطية	17
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2020	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
- الإمدادات النفطية العالمية	21
- الطلب العالمي على النفط	30
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	37
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	42
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	44
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	44
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	45
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	47
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	47

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية	51
1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	51
2. انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	52
3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في أسيا	53
رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	57
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	58
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	60
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	62
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القصير	66

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 1:	التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي.	11
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك.	14
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس.	16
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء.	17
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية.	20
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية.	24
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية.	26
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة.	28
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية.	29
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط.	31
الشكل 12:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	39
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	42
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية.	51
الشكل 15:	متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.	53
الشكل 16:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	63
الشكل 17:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	65

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	10
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	13
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	19
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة.	28
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	31
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية.	33
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة).	36
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	41
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند	45
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند	45
الجدول 12:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية.	49
الجدول 13:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	50
الجدول 14:	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي.	52
الجدول 15:	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا.	56
الجدول 16:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	62
الجدول 17:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	64

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2020، إنكماشاً حاداً في أداء الاقتصاد العالمي (بإستثناء الصين التي أعادت فتح اقتصاداها مُنذ بداية شهر أبريل)، وصف بأنه الإنكماش الفصلي الأسرع والأعمق خلال العصر الحديث، مدفوعاً بحالة من الجمود في كافة الأنشطة، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وفي هذا السياق، أدى الإغلاق الاقتصادي الذي فرضته غالبية دول العالم لمواجهة هذه الجائحة، وبخاصة خلال شهري أبريل ومايو 2020، إلى إنخفاض ناتج الاستهلاك والخدمات بشكل ملحوظ، وهبوط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وتحول وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وشهد الطلب الخارجي إنخفاضاً حاداً، وتراجعت التجارة العالمية، كما شهدت سوق العمل العالمية تدهوراً ملحوظاً، حيث تشير منظمة العمل الدولية إلى انخفاض ساعات العمل العالمية بنسبة 14% خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو ما يُعادل فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل.

وبناء على ماسبق، واصلت البنوك المركزية الكبرى، ولاسيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، إجراءات دعم وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية[1] التي بدأتها في نهاية الربع الأول من عام 2020، والهادفة إلى التخفيف من حجم تداعيات هذه الجائحة، ومن بينها خفض أسعار الفائدة، وزيادة توفير السيولة، والحد من ارتفاع تكاليف الاقتراض للشركات التي تمر بضائقة، مع الحفاظ على تقييم شفاف لمخاطر الائتمان.

على الجانب الإيجابي، شهدت مستويات الثقة العالمية تحسناً طفيفاً خلال شهر يونيو 2020، تزامناً مع تخفيف القيود واستئناف النشاط الاقتصادي بشكل جزئي في العديد من دول العالم، وهو ما يدعو إلى التفاؤل بشأن بدء تعافي الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني عام 2020. كما كان للإتفاق التاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج، الذي توصلت إليه دول (أوبك +) وبعض الدول الأخرى المنتجة للنفط، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إنعكاساً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام العالمية المتضررة من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). يجدر الذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي.

في الوقت ذاته، وبرغم ضبابية الآفاق المستقبلية لأداء الاقتصاد العالمي، إلا أن غالبية التوقعات تشير إلى استمرار تأثره بالعديد من التحديات وعلى رأسها جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والضغوط المصاحبة لها في جميع الأسواق. إلى جانب تصاعد وتيرة التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين. وكذلك الضغوط الشديدة التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية في ظل تضاؤل شهية المخاطرة بين المستثمرين الدوليين وقيامهم بسحب أموالهم. إلى جانب ارتفاع مستويات الديون العالمية بنهاية الربع الأول من عام 2020 بنحو 331% مقارنة بالربع السابق، وهي أعلى زيادة فصلية على الإطلاق، مسجلة 258 تريليون دولار، وفقاً لأحدث تقديرات لمعهد التمويل الدولي، التي أشارت أيضاً إلى أن حجم إصدارت الدين العالمي خلال الربع الثاني من عام 2020 قد بلغ نحو 12.5 تريليون دولار بزيادة نسبتها 127% على أساس سنوي.

وفي هذا السياق، أكد صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير صادر عن آفاق الاقتصاد العالمي في شهر يونيو 2020، أن تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على النشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الأول من عام 2020 كان أكثر سلباً من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجاً مما أشارت إليه التنبؤات السابقة، مع وجود حالة مرتفعة من عدم اليقين تحيط بتوقعات النمو العالمي.

بينما توقع صندوق النقد الدولي أن تشهد جميع مناطق العالم (باستثناء الصين) إنكماشاً في اقتصاداتها خلال عام 2020، وبدرجات متفاوتة كبيرة، إنعكاساً لتطور جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وفعالية استراتيجيات الإحتواء، وتفاوت الهيكل الاقتصادي، والاعتماد على التدفقات المالية الخارجية، وإتجاهات النمو قبل الجائحة. كما يتوقع أن تكون نتائج النمو خلال عام 2020 أسوأ بكثير، في حالة إذا ما استمرت جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وإجراءات الاحتواء مدة أطول. ومن المتوقع حدوث تعافي بسيط في عام 2021، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى إنكماش الاقتصاد العالمي في عام 2020

بمعدل (4.9%)، وهو مستوى أعلى من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق، البالغة (3.0%) بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5.4% في عام 2021، وهو مستوى منخفض مقارنة بالتوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 5.8%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2020- 2021)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2020		التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2020		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
العالم	(4.9)	5.4	(3.0)	5.8	(1.9)	(0.4)
الدول الصناعية	(8.0)	4.8	(6.1)	4.5	(1.9)	0.3
الولايات المتحدة	(8.0)	4.5	(5.9)	4.7	(2.1)	(0.2)
اليابان	(5.8)	2.4	(5.2)	3.0	(0.6)	(0.6)
منطقة اليورو	(10.2)	6.0	(7.5)	4.7	(2.7)	1.3
المملكة المتحدة	(10.2)	6.3	(6.5)	4.0	(3.7)	2.3
الصين	1.0	8.2	1.2	9.2	(0.2)	(1.0)
الهند	(4.5)	6.0	1.9	7.4	(6.4)	(1.4)
البرازيل	(9.1)	3.6	(5.3)	2.9	(3.8)	0.7
روسيا	(6.6)	4.1	(5.5)	3.5	(1.1)	0.6

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020.

الشكل (1)
التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2020 – 2021 (%)

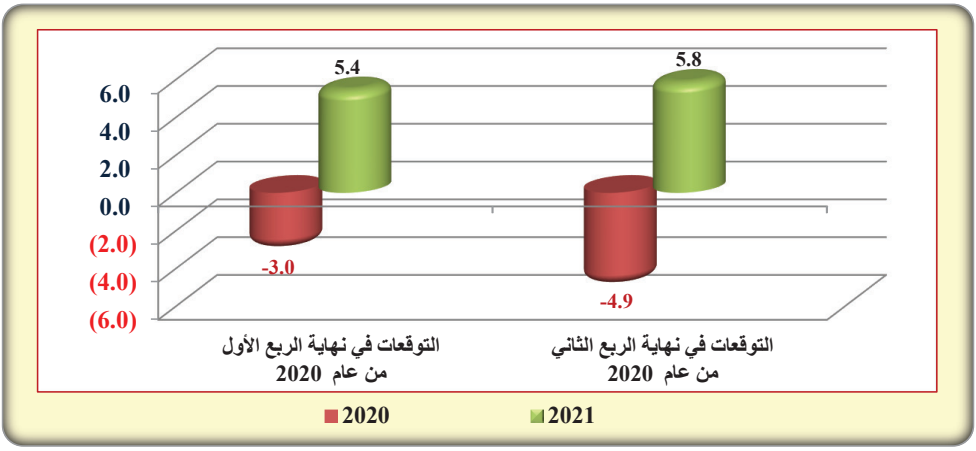

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020.

ويعود التغير في توقعات عام 2020 مقارنة بالربع السابق إلى التراجع الحاد في أداء اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التوقعات في نهاية الربع الثاني من عام 2020 إلى إنكماش الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2020 بمعدل (8.0%)، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2020 البالغة (6.1%). بينما تشير التوقعات الأولية إلى حدوث نمو في اقتصادات الدول الصناعية بمعدل 4.8% في عام 2020، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 4.5%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشئة، حيث تشير أحدث التوقعات إلى نمو اقتصاد الصين بشكل طفيف خلال عام 2020، وذلك بدعم جزئي من التحفيز الذي تتيحه السياسات. بينما يتوقع إنكماش الناتج المحلي الإجمالي في كل من الهند وروسيا والبرازيل

وباقي الدول، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى إنخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشئة، وهو ما يُشكل ضغطاً متزايداً على اقتصاداتها، ويُصعب من حدوث تعافي ملموس في العديد من اقتصادات هذه الدول، التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة، وستكون بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية. ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2020 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. أسعار النفوط الخام المختلفة

تهاوت أسعار النفط الخام في بداية الربع الثاني من عام 2020، متأثرة باستمرار فائض المعروض النفطي المتزايد في الأسواق الفورية، والتراجع الكبير في معدلات تشغيل مصافي التكرير، والارتفاع في مخزونات النفط العالمية، على خلفية الصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، التي دفعت كل دول العالم تقريباً إلى إتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر. قبل أن تشهد أسعار النفط تحسناً نسبياً بدعم من بدء تطبيق الإتفاق التاريخي لخفض قياسي للإنتاج بين دول (أوبك+) وبعض منتجي النفط الأخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع شهر مايو 2020، مع إجراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الأمارات العربية المتحدة لتخفيضات إنتاج إضافية وطوعية خلال شهر يونيو. إلى جانب الآمال بشأن تعافي الطلب على النفط، في ظل بدء استئناف النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، وهو ما أدى إلى تراجع مخزونات النفط العالمية.

بشكل عام، إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثاني من عام 2020 بشكل حاد بلغ 24.9 دولار/برميل، أو ما يعادل 48.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى

أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2003 وهو 26.6 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 41.3 دولار/برميل، أي ما يعادل 60.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2019.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى إنخفاض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال شهر أبريل 2020 إلى نحو 17.7 دولار/برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ شهر ديسمبر 2002. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2019 – 2020).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2019 – 2020)
(دولار/ برميل)

الخامات	2019			2020		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
سلة أوبك منها :	**67.9**	**62.2**	**63.1**	**51.5**	**26.6**	**(24.9)**	**(41.3)**
خليط الصحراء الجزائري	69.1	61.5	64.1	52.9	28.0	(24.9)	(41.1)
العربي الخفيف السعودي	68.7	63.1	64.2	52.7	26.5	(26.2)	(42.2)
موربان الاماراتي	68.0	62.5	63.7	52.7	30.5	(22.2)	(37.5)
خام الكويت	68.0	62.5	63.5	51.8	25.8	(26.0)	(42.2)
السدرة الليبي	68.1	61.4	63.6	50.6	25.9	(24.6)	(42.2)
البصرة العراقي	67.7	61.8	62.6	50.8	26.3	(24.5)	(41.4)
خامات اخرى :							
دبي	**67.4**	**61.1**	**62.1**	**50.7**	**30.8**	**(19.9)**	**(36.6)**
البحري القطري	**68.8**	**62.9**	**64.9**	**53.1**	**25.8**	**(27.3)**	**(43.0)**
برنت	**68.7**	**61.8**	**63.2**	**50.2**	**29.2**	**(21.0)**	**(39.4)**
خام غرب تكساس	**59.8**	**56.4**	**57.0**	**46.0**	**27.8**	**(18.2)**	**(32.0)**

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.
ملاحظة: تم استثناء خام اورينت الاكوادوري من سلة خامات أوبك بدء من السادس من شهر مارس 2020.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

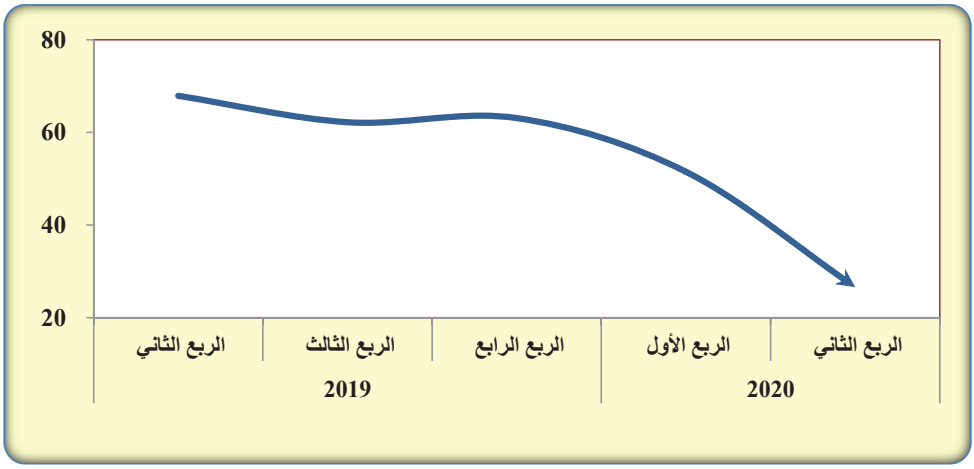

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الثاني من عام 2020 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.6 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع 0.5 دولار/برميل خلال الربع السابق. في حين يقل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 2.6 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة زيادة بلغت 1.3 دولار/برميل لصالح سلة خامات أوبك خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى إنخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، حيث إنخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 19.9 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 30.8 دولار/برميل، وإنخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 21 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق

ليبلغ 29.2 دولار/برميل، كما إنخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 18.2 دولار/برميل مقارنة بالربع الأول من عام 2020 ليبلغ 27.8 دولار/برميل.

تجدُر الإشارة إلى إنهيار أسعار عقود خام غرب تكساس تسليم شهر مايو 2020 في الأسواق الآجلة (عبر بورصتي نيويورك التجارية Nymex وبورصة إنتركونتيننتال ICE)، يوم الأثنين الموافق العشرون من شهر أبريل 2020، إلى أقل من صفر دولار للبرميل (37.63 –) في سابقة تاريخية هي الأولى على الإطلاق، منذ بدء عمليات البيع المستقبلية للنفط عام 1983. حيث أضطر البائعون إلى الدفع للمشترون مقابل إمتلاك هذه العقود، تزامناً مع قرب إنهاء التداول عليها كعقود أقرب للتسوية، ومن ثم كان ينبغي على مالكي العقود استلام كميات النفط الخام المتفق عليها ونقلها وتخزينها، في الوقت الذي قاربت فيه بالفعل القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية على النفاذ، والتي تُقدر بنحو 76 مليون برميل تقريباً، إلى جانب الارتفاع الكبير في تكلفة التخزين، مما يعني أن تكاليف إمتلاك العقود كانت أعلى تكلفة عليهم. وفي الحادي والعشرون من شهر أبريل 2020 إنخفضت أسعار عقود خام برنت تسليم شهر يونيو 2020 في الأسواق الآجلة إلى أدنى مستوياتها مُنذ عام 1999.

وشهد الربع الثاني من عام 2020 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد أتسعت خلال هذا الربع لتصل إلى 5.4 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 4.8 دولار/ برميل خلال الربع السابق.

وفي هذا السياق، اتسعت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس في شهر أبريل 2020 بشكل ملحوظ بلغ نحو 9.9 دولار/برميل، على خلفية الضغوط التي تعرض لها خام غرب تكساس، وسط ارتفاع في المعروض من النفط الأمريكي، وتفاقم الإنخفاض الحاد في الطلب على النفط، وخفض عمليات تشغيل المصافي تكرير النفط، مما أدى إلى زيادة سريعة في مخزونات النفط الخام الأمريكية. وتقلصت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس بعد ذلك لتصل خلال شهر يونيو 2020 إلى 2.46 دولار/برميل، حيث تلقت أسعار خام غرب تكساس دعماً كبيراً من الإنخفاض الأسرع من المتوقع في نشاط الحفر الأمريكي وإمدادات النفط الأمريكية، مع توقع استمرار هذا

الإنخفاض استجابة لأسعار النفط المتدنية، إلى جانب بعض المؤشرات على تعافي الطلب على النفط، وإنخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

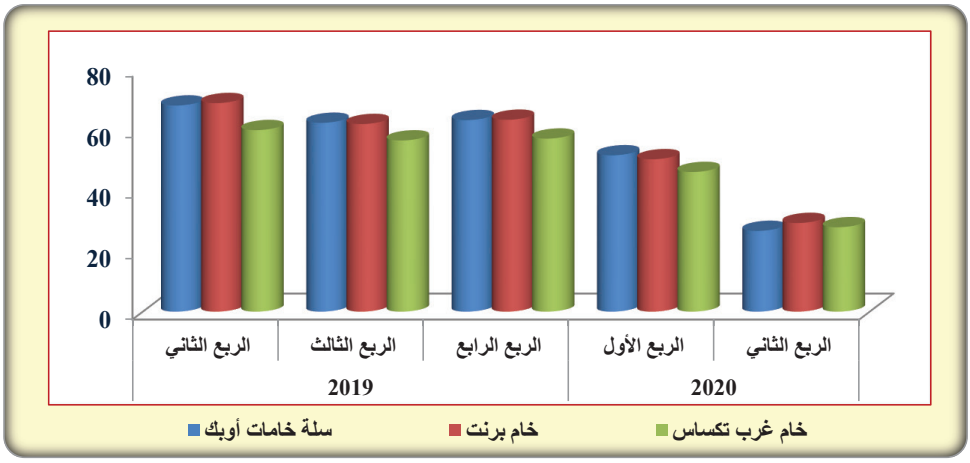

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2020 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً حاداً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

حيث إنخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 49.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 26.5 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة 61.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط سعر خام التصدير

الكويتي بنسبة 50.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 25.8 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 62.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد إنخفض خام موربان الإماراتي بنسبة 42.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 30.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 55.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما إنخفض خام السدرة الليبي بنسبة 48.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 25.9 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 61.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وإنخفض كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 47.1% و51.5% و 48.3% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 28 دولار/برميل و 25.8 دولار/برميل و 26.3 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 59.5% و62.5% و 61.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.***

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

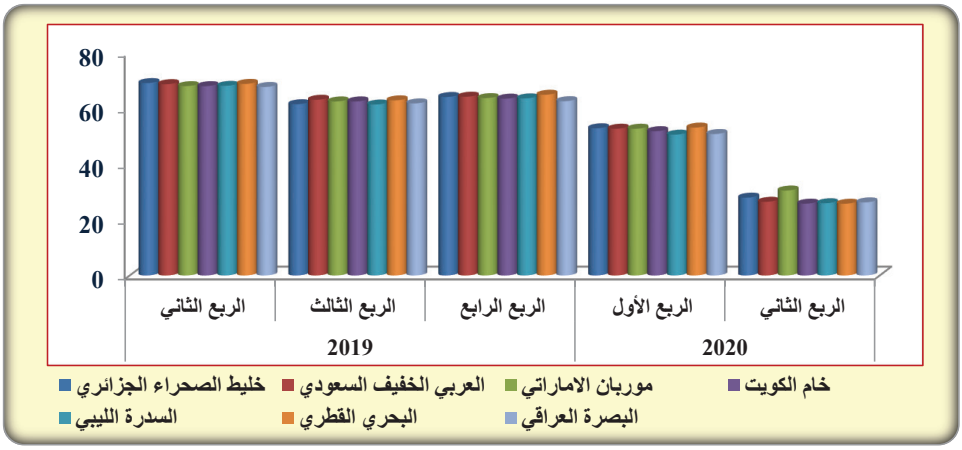

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2020 في كل الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى إنخفاضاً

مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. كما يُعزى الإنخفاض في أسعار المنتجات النفطية بشكل رئيسي إلى القيود على السفر وتدابير العزل التي إتُخذت للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) مما كان له تأثير سلبي على الطلب العالمي.

- **أسعار الغازولين الممتاز**

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز إنخفاضاً في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 42.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 33 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 55.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط أسعار الغازولين الممتاز في بقية الأسواق، حيث إنخفض متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 42.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 31.5 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 59.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** إنخفض متوسط السعر بنسبة 38.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 38.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 56% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق الخليج الأمريكي***، إنخفض متوسط السعر بنسبة 34.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 40.2 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 54.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2020، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2019 – 2020)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني		سنغافورة	74.8	80.1	63.6
		روتردام	87.2	81.8	61.2
		البحر المتوسط	77.5	81.1	64.5
		الخليج الامريكي	87.5	76.2	60.2
الربع الثالث		سنغافورة	72.7	77.1	60.6
		روتردام	79.1	77.9	58.8
		البحر المتوسط	72.0	77.7	62.1
		الخليج الامريكي	82.0	73.8	50.7
الربع الرابع		سنغافورة	75.0	76.9	42.4
		روتردام	77.3	79.0	60.8
		البحر المتوسط	70.5	78.2	64.9
		الخليج الامريكي	76.0	74.2	39.1
الربع الأول 2020		سنغافورة	57.3	62.4	42.4
		روتردام	62.1	63.0	51.0
		البحر المتوسط	55.2	61.9	54.6
		الخليج الامريكي	61.2	57.8	36.4
الربع الثاني 2020		سنغافورة	33.0	37.8	28.3
		روتردام	38.4	37.3	28.0
		البحر المتوسط	31.5	35.8	30.9
		الخليج الامريكي	40.2	31.0	24.6
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الأول 2020	سنغافورة	(24.3)	(24.6)	(14.1)
		روتردام	(23.7)	(25.7)	(22.9)
		البحر المتوسط	(23.6)	(26.1)	(23.8)
		الخليج الامريكي	(21.0)	(26.8)	(11.8)
	الربع الثاني 2019	سنغافورة	(41.8)	(42.3)	(35.2)
		روتردام	(48.8)	(44.6)	(33.2)
		البحر المتوسط	(46.0)	(45.3)	(33.64)
		الخليج الامريكي	(47.3)	(45.2)	(35.6)

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

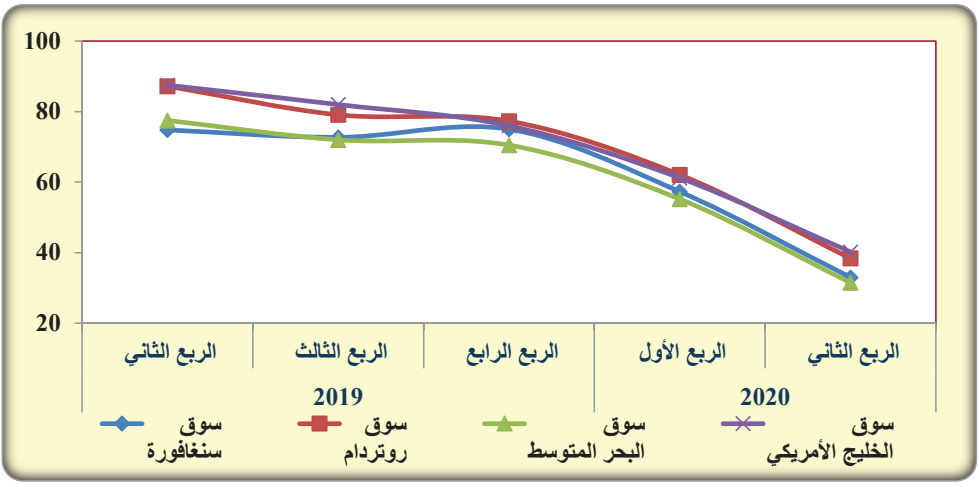

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2020 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كلاً من سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق سنغافورة*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 37.8 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 39.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 52.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق روتردام*** بمتوسط سعر 37.3 دولار/برميل بنسبة إنخفاض 40.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 54.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر بلغ 35.8 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 42.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 55.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 31 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة إنخفاض 46.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 59.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

- أسعار زيت الوقود

إنخفض متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 43.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 30.9 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 52.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. و إنخفض متوسط السعر في ***سوق روتردام*** بنسبة 45% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 28 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 54.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من سوق ***سنغافورة*** بنسبة 33.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 28.3 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 55.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 32.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 24.6 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 59.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2020

ساد خلال الربع الثاني من عام 2020 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) إنخفاضاً قياسياً بلغ نحو 8.1 مليون برميل/ يوم خلال الربع الثاني من عام 2020، أي بنسبة 8.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 91.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 7.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي إلى بدء تطبيق الإتفاق التاريخي لخفض قياسي للإنتاج بين دول (أوبك+) وبعض منتجي النفط الأخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، مع إجراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الأمارات العربية المتحدة لتخفيضات إنتاج إضافية وطوعية، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك**	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثاني 2019		34.8	64.4	99.2
الربع الثالث		34.2	64.8	99.0
الربع الرابع		34.4	66.4	100.8
الربع الأول 2020		33.5	66.4	99.9
الربع الثاني		30.8	61.0	91.8
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2020	(2.7)	(5.4)	(8.1)
	الربع الثاني 2019	(4.0)	(3.4)	(7.4)

* بيانات تقديرية.

** لا تشمل بيانات دولة الأكوادور التي أعلنت إنسحابها من عضوية منظمة أوبك بدء من شهر يناير 2020.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

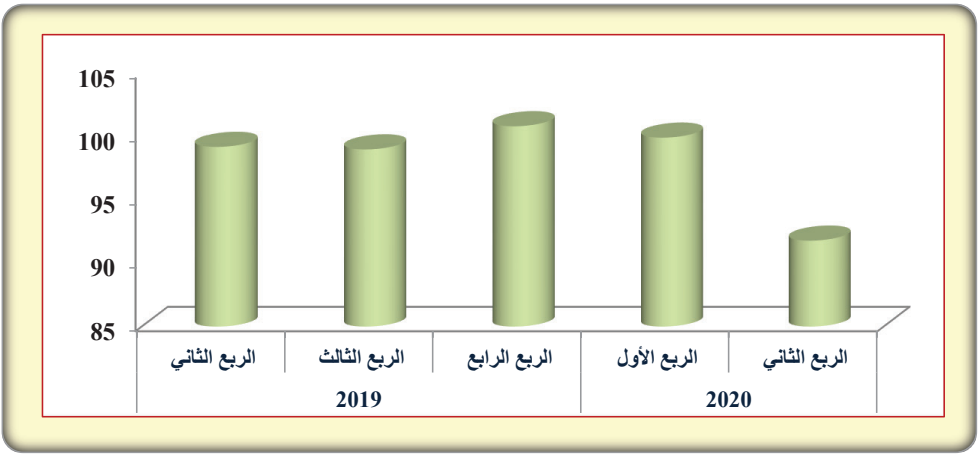

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**[3]

إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 2.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 8.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30.8 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 4 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2020، فقد بلغت 33.6%، وهو مستوى أعلى من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 33.5%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 35.1%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد إنخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 2.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 25.6 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 3.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.2 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

يأتي ذلك على خلفية الالتزام باتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك +)، الذي دخل حيز التنفيذ مطلع شهر مايو 2020، مع إجراء كل من المملكة العربية السعودية والكويت والأمارات العربية المتحدة لتخفيضات إنتاج إضافية وطوعية خلال شهر يونيو 2020. إلى جانب الإنخفاض الحاد في إنتاج ليبيا النفطي، بسبب استمرار إغلاق منشآت وحقول النفط مُنذ السابع عشر من شهر يناير 2020، ليصل إلى 85 ألف برميل/يوم فقط خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو ما يمثل 24.4% من مستوى إنتاج الربع السابق. تزامناً مع استمرار تراجع إنتاج إيران النفطي ليصل إلى نحو 1.9 مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو 2020 وهو أدنى مستوى مسجل خلال ثلاثون عاماً، إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني. واستمرار تراجع إمدادات فنزويلا من النفط الخام، لتصل إلى 356 ألف برميل/يوم خلال شهر يونيو 2020، نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

[3] شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل قياسي بلغ نحو 5.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 8.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 61 مليون برميل/ يوم، منخفضاً بنحو 3.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

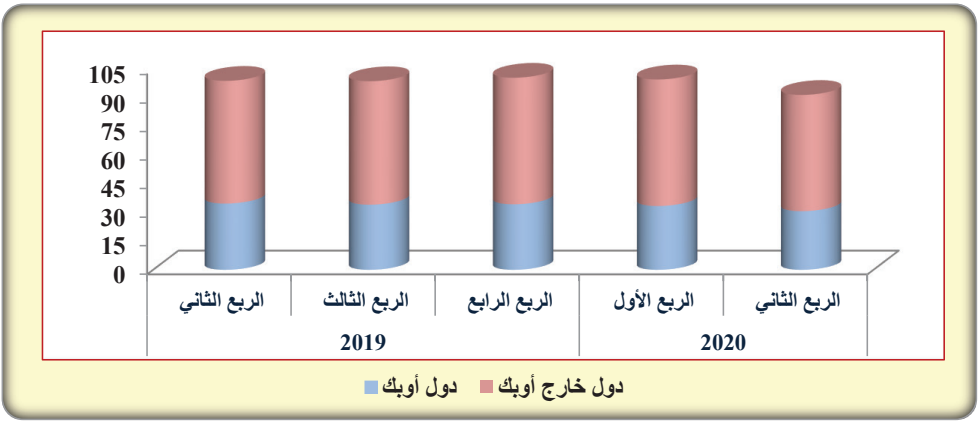

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الإنخفاض الحاد في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل رئيسي إلى إنخفاض إمدادت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، التزاماً بالإتفاق التاريخي لخفض الإنتاج والذي تم التوصل إليه في منتصف شهر أبريل 2020 .

وفي هذا السياق، تراجع إنتاج مجموعة دول أمريكا الشمالية للمرة الثانية على التوالي مُنذ الربع الثاني من عام 2017، حيث إنخفض إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ 17.12 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. تجدُر الإشارة إلى أن متوسط انتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قد إنخفض خلال

الأسبوع المنتهي في الثاني عشر من شهر يونيو 2020 إلى 10.5 مليون برميل/ يوم، وهو أدنى مستوى له مُنذ نحو عامين، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. كما إنخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2020 لتصل إلى 4.52 مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو 2020، تزامناً مع استمرار خطط خفض النفقات الرأسمالية التي أقرتها الشركات الخمس الرئيسية نتيجة تراجع أسعار النفط الخام على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وهنا تجدُر الإشارة إلى إنخفاض إنتاج الخام الكندي الثقيل منذ شهر يناير 2019 بموجب قيود الإنتاج التي فرضتها حكومة مقاطعة Alberta الكندية لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، هذا وقد تم تمديد الالتزام بتلك القيود حتى نهاية شهر ديسمبر 2020. وإنخفضت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثاني من عام 2020، تزامناً مع تراجع إنتاجها من النفط الخام، نتيجة الالتزام بإتفاق دول (أوبك+)، ليصل إلى نحو 1.65 برميل/يوم خلال شهر يونيو 2020.

إنخفضت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 560 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2020. وفي هذا السياق، إنخفض إنتاج البرازيل، وبخاصة خلال شهري أبريل ومايو، على الرغم من أن شركة Petrobras البرازيلية لم تعلن رسمياً عن تخفيضات في الإنتاج، ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي إلى إغلاق 62 منصة للمياه الضحلة في أواخر شهر مارس 2020، في ظل تفضيل الحفاظ على الحد الأدنى من الموظفين المطلوبين لدعم الإنتاج والعمليات الآمنة وسط جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ومن المتوقع ارتفاع إنتاج النفط الخام في البرازيل خلال النصف الثاني من عام 2020 تزامناً مع استمرار المشاريع الجديدة، حيث تم الإعلان عن أول تدفق للنفط الخام من المنصة العائمة P-70 FPSO بحقل Atapu في نهاية شهر يونيو 2020.

وتزامناً مع بدء تطبيق إتفاق دول (أوبك +) بشأن إجراء خفض قياسي للإنتاج، إنخفض إنتاج روسيا من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020 ليصل إلى نحو 8.7 مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو 2020، منخفضاً بنحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بشهر أبريل. بينما استقر إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في روسيا. وبشكل عام، إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 1.3 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 10.2 مليون

برميل/ يوم. كما إنخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 270 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

وإنخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بنحو 130 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2020، وذلك تزامناً مع قرار الحكومة النرويجية بتخفيض إنتاج النفط الخام بمقدار 250 ألف برميل/يوم بدء من شهر يونيو 2020 ليصل إلى نحو 1.6 مليون برميل/يوم، للمساعدة في استقرار سوق النفط العالمي. كما انخفض إنتاج سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات على خلفية عمليات الصيانة في حقل Snøhvit. يُذكر أنه قد تقرر تأجيل بدء تشغيل المشاريع البحرية الجديدة حتى عام 2021، مثل حقول Yme و Linge و Hyme، وفقاً الحكومة النرويجية.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

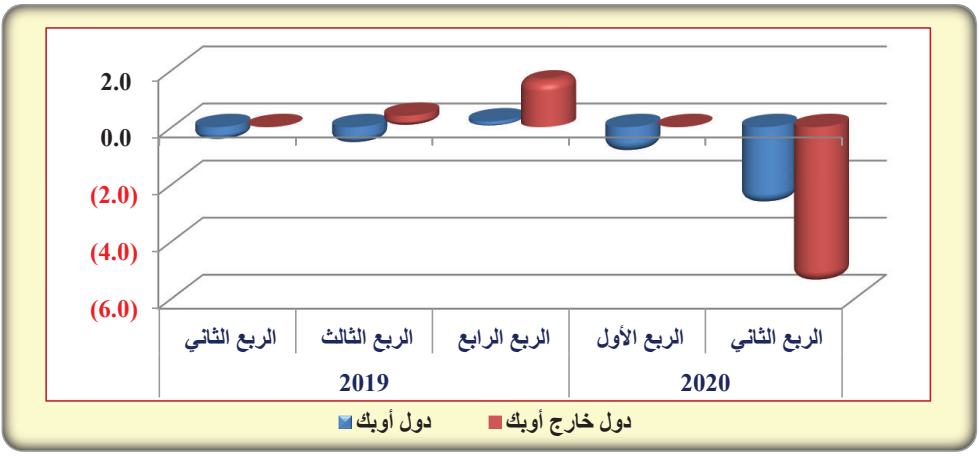

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[4]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

إنخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل قياسي بلغ 1.136 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 12.5% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو ثاني إنخفاض على التوالي مُنذ الربع الثالث من عام 2016، ليبلغ 7.976 مليون برميل/يوم، وهو أدنى مستوى مُنذ الربع الثالث من عام 2018، منخفضاً بنحو 489 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 5.8% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط الخام إلى مستويات أقل من تكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث يُقدرمتوسط أسعار التعادل لإنتاج النفط الصخري من الآبار الجديدة في المكامن الرئيسية بالولايات المتحدة الأمريكية بنحو 49 دولار للبرميل، حتى في المنطقة التي يتم استخراج النفط فيها بشكل رخيص نسبياً في غرب Texas، وذلك وفقاً لأحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه في مقاطعة Dallas. وبناء على ذلك تراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التنقيب الصغيرة والمستقلة، والتي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في وقت سابق، لتشهد موجة من حالات إعلان الإفلاس.

كما إنخفضت تصاريح الحفر الجديدة، بالتزامن من خطط خفض النفقات الرأسمالية، حيث تشير أحدث البيانات إلى تقليص شركات النفط الصخري الأمريكية من ميزانياتها للحفر لعام 2020 بشكل حاد، إذ خفضت أكبر خمسة عشر شركة من حيث القيمة السوقية من إنفاقها بما يُقارب النصف. وفي هذا السياق، أعلنت شركة Shell في توقعاتها لبياناتها المالية للربع الثاني من عام 2020 عن شطب حوالي 22 مليار دولار من قيمة أصولها، من بينها 8 مليار دولار خسائر لعملياتها في مجال النفط الصخري في الولايات المتحدة.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثاني من عام 2020، فقد شهد إنخفاضاً هو الأكبر على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل البيانات في عام 2007، بلغ 354 حفارة مقارنة

[4] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 359 حفارة، وهو أدنى مستوى له مُنذ الربع الثاني من عام 2016، منخفضاً بنحو 525 حفارة مقارنة بالربع الثاني من عام 2019. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد تراجعاً شهرياً متواصلاً منذ بداية عام 2019، ليُسجل في شهر يونيو 2020 أدنى مستوى له على الإطلاق وهو 245 حفارة. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2019 – 2020)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الثاني 2019		8.464	884
الربع الثالث		8.760	816
الربع الرابع		9.134	735
الربع الأول 2020		9.111	712
الربع الثاني*		7.976	359
التغير عن	الربع الأول 2020	(1.136)	(354)
	الربع الثاني 2019	(0.489)	(525)

*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (9)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2019)

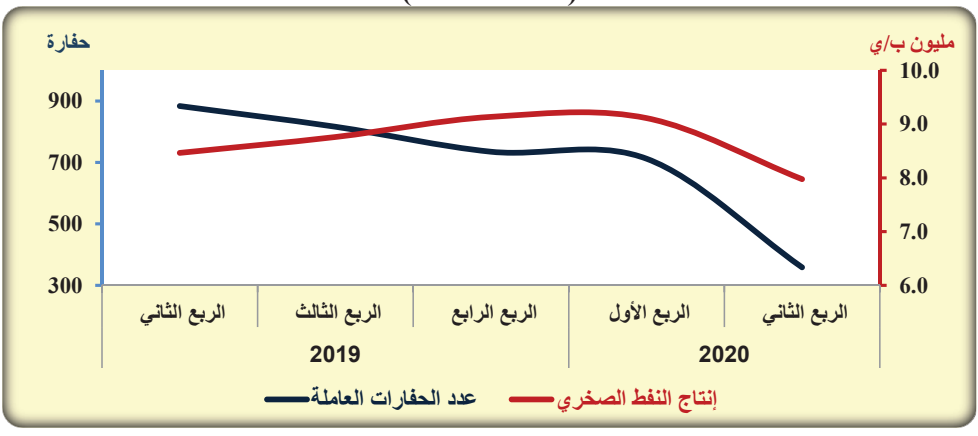

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

تراجع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل قياسي بلغ نحو 1746 بئر أو بنسبة 54% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 1490 بئر، وهو أقل مستوى له مُنذ الربع الثاني من عام 2016، منخفضةً بنحو 2589 بئر أو بنسبة تراجع تقدر بحوالي 63.5% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المالية التي فرضت على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى إنخفاض في أسعار النفط الخام، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الأبار المحفورة.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد أبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً متواصلاً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام ذلك الحين، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الأبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (2019 – 2020)

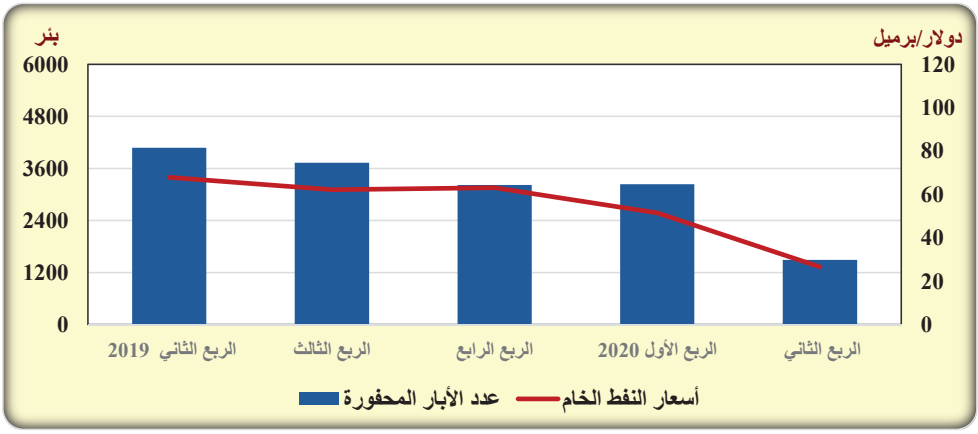

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الأبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالأبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الأبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالأبار غير المكتملة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 1814 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1475 بئر، وهو أقل مستوى ربع سنوي منذ بدء تسجيل البيانات مطلع عام 2014.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الإجمالي التراكمي لعدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بنحو 15 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 7659 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 871 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

- الطلب العالمي على النفط

إنخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل حاد بلغ نحو 10.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 11.3%، ليصل إلى 82 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 16.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 16.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود على السفر وإجراءات العزل التي فرضتها دول العالم للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/ يوم)

		الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثاني 2019		47.2	51.4	98.6
الربع الثالث		48.5	52.0	100.5
الربع الرابع		48.3	52.5	100.8
الربع الأول 2020		45.5	46.9	92.4
الربع الثاني*		35.9	46.1	82.0
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2020	(9.6)	(0.8)	(10.4)
	الربع الثاني 2019	(11.3)	(5.3)	(16.6)

*بيانات تقديرية

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

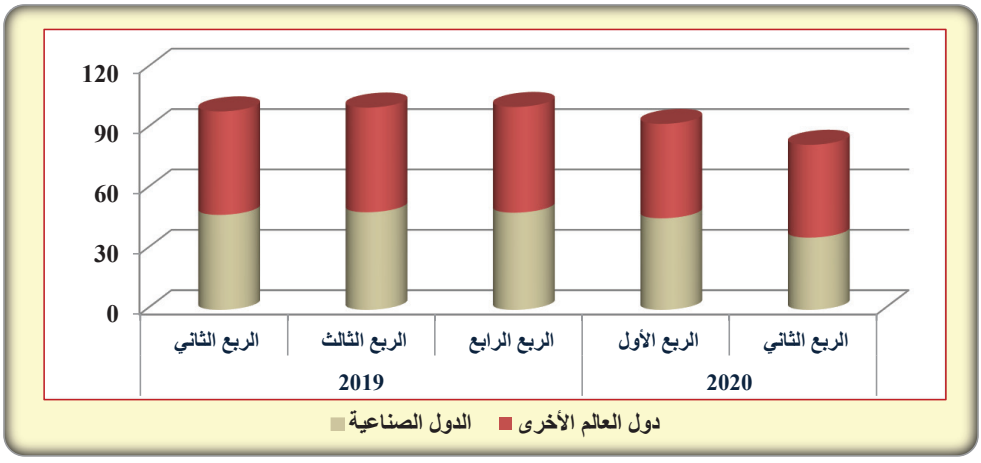

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2020:

- **الطلب على النفط في الدول الصناعية**

إنخفض طلب الدول الصناعية على النفط خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 9.6 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 21.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 35.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 11.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 23.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية إنخفض طلب دول الأمريكتين بشكل حاد بلغ نحو 5.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 19.3 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة، حيث إنخفض خلال شهر أبريل 2020 بنحو 5.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، وهو أكبر إنخفاض شهري على الإطلاق، ليصل إلى 14.7 مليون برميل/يوم، وذلك على خلفية القيود المفروضة على حركة السفر وعمليات الإغلاق شبه الكاملة للاقتصاد، لمواجهة إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وهو ما أثر بشدة على الطلب في جميع القطاعات وبخاصة قطاعي النقل والصناعة. وتُظهر البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة الطلب على النفط إلى 16.1 مليون برميل/يوم في شهر مايو وإلى 17.5 مليون برميل/يوم في شهر يونيو، تزامناً مع تخفيف القيود المفروضة.

كما إنخفض الطلب على النفط في كلاً من كندا والمكسيك بشكل حاد، نتيجة الإنخفاض الحاد في الطلب على غالبية المنتجات البترولية الرئيسية، خاصة الغازولين والديزل، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وإنخفض طلب دول أوروبا بحوالي 3.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 4.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإنتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد (Covid-19) الذي أدى إلى تراجع حاد في الطلب على الغازولين والديزل والنافتا وزيت الوقود المتبقى، وبخاصة في الدول الأربعة المستهلكة الرئيسية، ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، كما كان لكل من ضعف بيانات الاقتصاد الكلي، والأحوال الجوية الأكثر دفئاً من المعتاد في مثل هذا

التوقيت من العام، دوراً في تراجع الطلب على النفط. وفي هذا السياق، تشير البيانات الأولية إلى إنخفاض طلب دول أوروبا على النفط خلال شهر أبريل 2020 إلى أدنى مستوى له على الإطلاق.

بينما إنخفض طلب دول أسيا والمحيط الهادي بحوالي 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 6.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الشهري المتواصل الذي تشهده اليابان في الطلب على النفط على مدى عام كامل، وبخاصة مع بدء تطبيق ضرائب الاستهلاك المرتفعة في بداية شهر أكتوبر 2019، وذلك وفقاً لوزارة التجارة والصناعة اليابانية، التي أشارت إلى تقلص الطلب على جميع فئات المنتجات البترولية، وهو نفس الأمر الذي شهدته كلاً من استراليا وكوريا الجنوبية، تزامناً مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية، (2019 – 2020)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا/الهادي	إجمالي الدول الصناعية
الربع الثاني 2019		25.3	14.3	7.6	47.2
الربع الثالث		26.0	14.8	7.7	48.5
الربع الرابع		26.0	14.3	8.1	48.3
الربع الأول 2020		24.4	13.3	7.7	45.5
الربع الثاني *		19.3	10.2	6.4	35.9
التغير	**الربع الأول 2020**	**(5.1)**	**(3.1)**	**(1.3)**	**(9.6)**
عن	**الربع الثاني 2019**	**(6.0)**	**(4.1)**	**(1.2)**	**(11.3)**

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في الدول النامية

إنخفض طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 300 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 41.4 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 4.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، إنخفض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث إنخفض طلب الدول العربية على النفط بواقع 674 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.4 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 15.4% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الثاني من عام 2020. بينما إنخفض طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 356 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.8 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 310 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية النامية فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.7 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 2.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 12.6 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو مستوى منخفض بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، سجل الطلب على النفط في الصين تراجعاً ملحوظاً خلال شهر أبريل 2020، إلا إنه كان أقل حدة مما كان عليه خلال شهري فبراير ومارس، وذلك على خلفية بدء تخفيف التدابير الاحترازية التي إتخذتها الحكومة الصينية لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وشهد شهري مايو ويونيو 2020 إنتعاشاً ملحوظاً بدعم من تحسن النشاط الصناعي، وزيادة طلب مصافي التكرير العاملة في الصين على النفط، تزامناً مع طلب أكبر من المتوقع على المنتجات النفطية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات (مثل غاز البترول المسيل والنافتا)، إلى جانب ارتفاع مبيعات السيارات وفقاً لبيانات الجمعية الصينية لمصنعي السيارات، مسجلة أكبر مكاسب لها مُنذ بداية عام 2018، وهو ما يُعد مؤشر على تعافي الطلب على الغازولين.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد إنخفض الطلب على النفط بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.7 مليون برميل/ يوم، منخفضاً بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، إنخفض الطلب على النفط في الهند خلال شهر أبريل 2020 بشكل قياسي بلغ نحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، مسجلاً أدنى مستوى له مُنذ شهر أغسطس 2007. يأتي ذلك على خلفية إجراءات الإغلاق المفروضة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، والتي أدت إلى إنخفاض حركة السفر وأنشطة الزراعة والصناعة والبناء، ومن ثم إنخفض الطلب على المنتجات النفطية وبخاصة الغازولين والديزل وزيت الوقود. وخلال شهري مايو ويونيو 2020 إنتعش الطلب على النفط في الهند بشكل ملحوظ، تزامناً مع التخفيف التدريجي للقيود في مختلف القطاعات، إلا إنه ما زال منخفضاً بشكل كبير مقارنة بمستويات عام 2019.

ومن جهة أخرى، إنخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 390 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 5.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 770 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. حيث إنخفض الطلب على النفط في البرازيل بنحو 530 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.2 مليون برميل/يوم، تزامناً مع إنخفاض الطلب على معظم المنتجات البترولية وبخاصة الغازولين ووقود الطائرات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). بينما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بنحو 140 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/ يوم.

- **الطلب على النفط في الدول المتحولة**

شهد طلب الدول المتحولة على النفط إنخفاضاً خلال الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 480 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 660 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الإنخفاض بشكل رئيسي من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي تراجع طلبها على النفط بحوالي 420 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض

بنحو 600 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، تزامناً مع إنخفاض طلب باقي الدول المتحولة بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، (2019 – 2020)
(مليون برميل/ يوم)

	2019			2020	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
الدول النامية	**46.0**	**46.4**	**46.6**	**41.7**	**41.4**	**(0.3)**	**(4.6)**
منها الدول العربية :	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.1**	**6.4**	**(0.7)**	**(0.8)**
الدول الأعضاء	6.1	6.1	6.1	6.0	5.4	(0.6)	(0.7)
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	(0.1)	(0.1)
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.1**	**5.8**	**5.3**	**5.1**	**4.8**	**(0.4)**	**(0.3)**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.3**	**13.0**	**12.5**	**12.2**	**11.2**	**(1.0)**	**(1.1)**
الدول الآسيوية النامية	**27.2**	**26.5**	**27.6**	**23.3**	**24.5**	**1.1**	**(2.7)**
منها: الصين	13.2	13.0	13.5	10.3	12.6	2.3	(0.6)
الهند	4.8	4.5	5.1	4.7	3.7	(1.0)	(1.1)
الدول الأخرى	9.2	9.0	8.9	8.3	8.2	(0.1)	(1.0)
دول أمريكا اللاتينية	**6.6**	**6.9**	**6.5**	**6.2**	**5.8**	**(0.4)**	**(0.8)**
منها: البرازيل	2.8	2.8	2.8	2.7	2.2	(0.5)	(0.6)
الدول الأخرى	3.8	4.1	3.7	3.5	3.6	0.1	(0.1)
الدول المتحولة	**5.4**	**5.7**	**5.9**	**5.2**	**4.7**	**(0.5)**	**(0.7)**
منها: الاتحاد السوفيتي السابق	4.7	5.0	5.0	4.5	4.1	(0.4)	(0.6)
إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة	**51.4**	**52.0**	**52.5**	**46.9**	**46.2**	**(0.8)**	**(5.2)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 ارتفاعاً قياسياً مقداره 761 مليون برميل، أي بنسبة 8.1% مقارنة بالربع السابق ليبلغ

10.204 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 1.253 مليار برميل، أي بنسبة 14% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية[5]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 262 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 3.250 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 320 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية*** قد ارتفع في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 116 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.265 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 142 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** في الدول الصناعية بمقدار 146 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.985 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 178 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن ***المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين*** قد ارتفع بمقدار 162 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.752 مليار برميل (منها 724 مليون برميل من النفط الخام و 1.028 مليار برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 191 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 171 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.452 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 149 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة*** بنحو 65 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 534 مليون برميل. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى تسجيل المخزون الأمريكي من النفط الخام لأعلى مستوى له على الإطلاق وهو 540.7 مليون برميل في نهاية الأسبوع الثالث من يونيو 2020، مما يُشكل ضغطاً على الطاقة

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية. كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بشكل حاد بلغ 106 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 918 مليون برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإنخفاض القياسي في الطلب المحلي خلال شهر أبريل 2020، وإنخفاض طلب مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة على النفط الخام، حيث شهد الأسبوع المنتهي في الثامن من شهر مايو 2020 تسجيل أدنى مستوى مُنذ الأسبوع الأول من شهر مارس 1992، إلى جانب إنخفاض معدلات تشغيل تلك المصافي، وذلك تزامناً مع التراجع الحاد في الطلب المحلي، على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل المفروضة لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

أما ***المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية*** فقد ارتفع بمقدار 54 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.083 مليار برميل (منها 369 مليون برميل من النفط الخام و 714 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 102 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع المخزون التجاري من المنتجات النفطية بنحو 48 مليون برميل، على خلفية التراجع الحاد في الطلب المحلي بسبب الإغلاق الاقتصادي شبه الكامل لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وبخاصة خلال شهري أبريل ومايو 2020.

كما ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا*** بحوالي 47 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 416 مليون برميل (منها 171 مليون برميل من النفط الخام و 245 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 28 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإنخفاض الملحوظ في معدلات تشغيل مصافي التكرير في اليابان، وسط استمرار ضعف الطلب على المنتجات النفطية. في حين كان لتراجع واردات اليابان من النفط الخام، دوراً في الحد من الارتفاع في المخزونات.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في مستوى تلك المخزونات عن

متوسط السنوات الخمس السابقة قد ارتفعت بشكل حاد لتصل إلى 209.5 مليون برميل في نهاية شهر مايو 2020، وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، وهو أعلى مستوى مُنذ نهاية شهر يونيو 2017. ***كما يوضح الشكل (12).***

وتُشير أحدث التقديرات[6] إلى تسجيل زيادة قياسية تبلغ 300 مليون برميل (منها 100 مليون برميل من النفط الخام و 200 مليون برميل من المنتجات) في نهاية شهر يونيو 2020.

الشكل (12)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الخمس سنوات السابقة، خلال الفترة (يناير 2019 – يونيو 2020)
(مليون برميل)

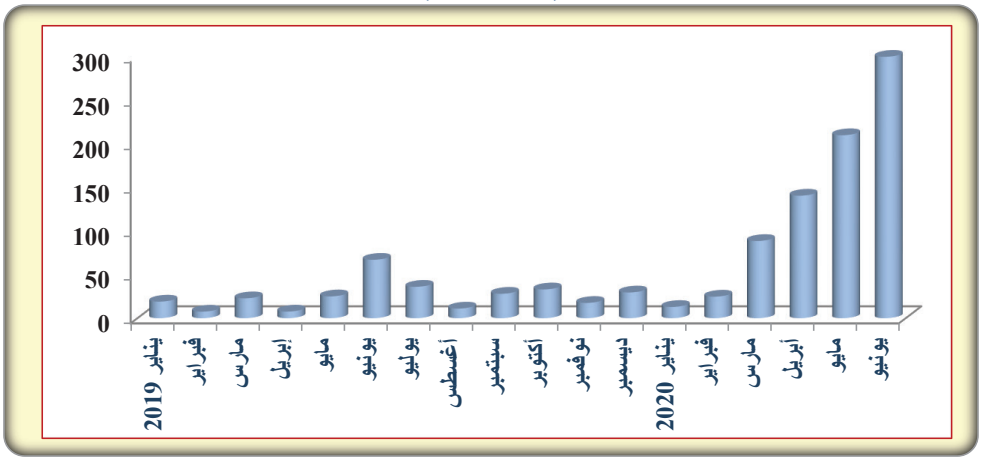

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة/ Oil Market Intelligence July 2020.

المخزون التجاري العالمي[7]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 322 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.617 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 568 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 585 مليون برميل خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة

[6] Oil Market Intelligence July 2020.
[7] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.868 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 889 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 143 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.476 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 334 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 61 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.265 مليار برميل، كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 82 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 211 مليون برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى سعي المتعاملون لإيجاد مساحات التخزين في البر والبحر وسط ما يُعتقد بأنه فائض المعروض النفطي الأكبر على الإطلاق، على خلفية الإنخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

المخزون الاستراتيجي

ارتفع ***المخزون الاستراتيجي*** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 33 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.860 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 30 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد ارتفع ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[8] في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بنحو 20 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 655 مليون برميل، وهو أعلى مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر 2018. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أعلان وزارة الطاقة الأمريكية في نهاية شهر مايو 2020 عن عزمها شراء حوالي مليون برميل من النفط الخام منخفض الكبريت من أجل الاحتياطي الاستراتيجي. وهو ما ساهم في الحد من الضغط على الطاقة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية.

[8] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

إجمالي المخزون العالمي[9]

ارتفع ***إجمالي المخزون العالمي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 إلى 10.204 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 761 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 1.253 مليار برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الثاني	الربع الاول	الربع الثاني*	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
الأمريكتين	**1561**	**1590**	**1752**	**162**	**191**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1303	1281	1452	171	149
أوروبا	**981**	**1029**	**1083**	**54**	**102**
أسيا/الهادي	**388**	**369**	**416**	**47**	**28**
إجمالي الدول الصناعية	**2930**	**2988**	**3250**	**262**	**320**
بقية دول العالم	**3049**	**3295**	**3617**	**322**	**568**
إجمالي المخزون التجاري**	**5979**	**6283**	**6868**	**585**	**889**
المخزون في البحر	**1142**	**1333**	**1476**	**143**	**334**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1830**	**1827**	**1860**	**33**	**30**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	645	635	655	20	10
إجمالي المخزون العالمي	**8951**	**9443**	**10204**	**761**	**1253**
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	60.2	79.0	76.4	(2.6)	16.2

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

[9] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2019- 2020)
(مليار برميل)

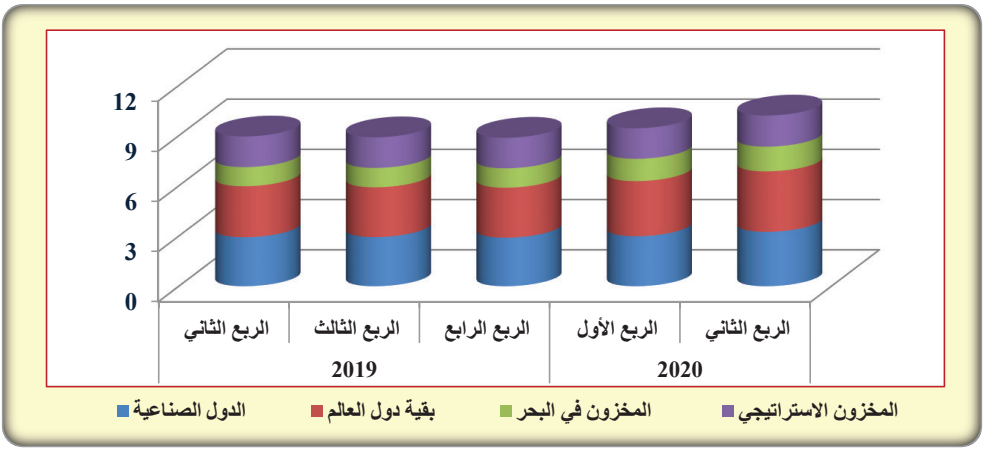

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2020 قد تراجعت إلى 76.4 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بنحو 2.6 يوم مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 60.2 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل الجيوسياسية التي تاثرت بها أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020، عودة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مجدداً، على خلفية تهديد الرئيس الأمريكي بمعاقبة الصين، رداً على تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وتوجه المجلس الوطني لنواب الشعب في الصين، لوضع قوانين جديدة وآلية إنفاذ لحماية الأمن القومي في هونغ كونغ، برغم عدم تطرق الرئيس الأمريكي إلى وجود تأثير لتلك التوترات على المرحلة الأولى

من الإتفاقية التجارية بين الدولتين والتي تم توقيعها في منتصف شهر يناير 2020. بالإضافة إلى بعض التوترات الجيوسياسية بين كلاً من الولايات المتحدة وإيران في الخليج العربي.

- **الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة**

تأثرت أسعار النفط الخام إلى حد ما بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2020، وذلك على خلفية العلاقة العكسية التي تربط بينهما. وفي هذا السياق، شهدت أسعار النفط الخام إنخفاضاً خلال شهر أبريل 2020، تزامناً مع ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة، وسط بحث المستثمرون عن ملاذات استثمارية آمنة، في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

واستمر الارتباط العكسي بين أسعار النفط الخام والدولار خلال شهري مايو ويونيو 2020، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام تزامناً مع إنخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وبخاصة مقابل اليورو، وسط توقع المزيد من التحفيز المالي والنقدي وتحسن المؤشرات الاقتصادية في منطقة اليورو. وإنخفضت قيمة الدولار مقابل عملات الأسواق الناشئة وسط تراجع عزوف المستثمرين عن المخاطرة. كما كان لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة ليتراوح ما بين 0% إلى 0.25% دوراً في تراجُع قوة الدولار الأمريكي.

- **نشاط المضاربات**

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تراجع متوسط أسعار النفط الخام للربع الثاني من عام 2020، حيث إنهارت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس تسليم شهر مايو 2020، يوم الأثنين الموافق العشرون من شهر أبريل 2020، إلى أقل من صفر دولار للبرميل في سابقة تاريخية هي الأولى على الإطلاق. وذلك على خلفية قيام المضاربون بالتوقيع على تعاقدات كبيرة تزامناً مع إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية، أملا في ارتفاع الأسعار وإعادة بيعها وتحقيق مكاسب، ولكن ما حدث هو مزيد من الإنخفاض في الأسعار، مما أضطر البائعون إلى الدفع للمشترون مقابل إمتلاك هذه العقود، خاصة مع ارتفاع تكاليف النقل والتخزين.

كما تأثرت أسعار النفط سلباً بالتخارج الكامل لصندوق النفط الأمريكي U.S Oil Fund (أكبر صندوق مؤشرات نفطي Exchange Trade Fund) من جلسات التداول على عقود خام

غرب تكساس تسليم شهر يونيو 2020، والاستعاضة عنها بشراء عقود مستقبلية أخرى طويلة الأمد، تجنباً لإنهيار الأسعار مثل ما شهدته عقود تسليم شهر مايو 2020.

وكان لتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب على النفط، بسبب موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) في بعض الدول التي خففت من القيود وإجراءات العزل المفروضة، دوراً في التراجع النسبي لآقبال المضاربين على العقود الآجلة للنفط.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت ***واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 465 ألف ب/ي أى بنسبة 7.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما **إنخفضت وارداتها من المنتجات النفطية** بحوالى 181 ألف ب/ي أي بنسبة 8.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 500 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى، إنخفاض الواردات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2020 إلى أدنى مستوياتها مُنذ الأسبوع الثالث من شهر فبراير 1992 والأسبوع الأول من شهر أبريل 2017 على الترتيب.

وعلى جانب الصادرات، إنخفضت ***صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 551 ألف ب/ي، أي بنسبة 15.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 10 آلاف ب/ي فقط مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما **إنخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية** بنحو 741 ألف ب/ي، أى بنسبة 13.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 452 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك تحولت الولايات المتحدة مجدداً إلى مستورد صافي للنفط خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث بلغ صافي وارداتها النفطية نحو 54 ألف ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 592 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ نحو 1.3 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الثاني 2019		4.1	10.0	4.5
الربع الثالث		3.9	9.9	4.5
الربع الرابع		2.9	10.8	4.6
الربع الأول 2020		2.9	10.2	4.7
الربع الثاني*		3.0	10.6	3.7
التغير عن	الربع الأول 2020	**0.086**	**0.317**	**(0.967)**
(مليون ب/ي)	الربع الثاني 2019	**(1.180)**	**0.583**	**(0.767)**

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الثاني 2019		(2.9)	0.067	(0.340)
الربع الثالث		(2.8)	(0.017)	(0.483)
الربع الرابع		(3.0)	(0.233)	(0.472)
الربع الأول 2020		(3.5)	(0.450)	(0.167)
الربع الثاني*		(2.9)	0.084	(0.470)
التغير عن	الربع الأول 2020	**0.560**	**0.534**	**(0.303)**
(مليون ب/ي)	الربع الثاني 2019	**(0.047)**	**0.017**	**(0.130)**

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –

General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 317 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 10.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 583 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفاع واردات الصين من النفط الخام خلال شهر مايو 2020 بنحو 1.5 مليون برميل/يوم أو بنسبة 14.8% مقارنة بالشهر السابق، لتصل إلى نحو 11.3 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى شهري على الإطلاق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات استهلاك مصافي التكرير العاملة في الصين من النفط الخام، وتزايد أنشطة التخزين، عقب التراجع الحاد في الطلب على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وواصلت المملكة العربية السعودية احتفاظها بمركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين. وفي هذا السياق، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام السعودي خلال شهر مايو 2020 إلى نحو 2.16 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى شهري على الإطلاق، مرتفعاً بنحو 71% مقارنة بالشهر السابق، ونحو 95% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي.

كما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** بحوالي 383 ألف ب/ي، أي بنسبة 32.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 117 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020. في حين إنخفضت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** (وبخاصة الديزل والغازولين) بحوالي 151 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 99 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن الصين أصبحت مجدداً مستورد صافي للمنتجات النفطية خلال شهري مايو ويونيو 2020، وذلك للمرة الأولى مُنذ شهر نوفمبر 2019.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 851 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 601 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 967 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 3.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 767 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وهنا تجدُر الإشارة إلى إنخفاض واردات الهند من النفط الخام خلال شهر مايو 2020 إلى 3.4 مليون ب/ي وهو أدنى مستوياتها مُنذ عام 2015، وذلك على خلفية إنخفاض معدلات تشغيل المصافي وتضخم المخزونات التجارية.

كما إنخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 187 ألف ب/ي، أي بنسبة 16% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 980 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 87 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى الجزء الأكبر من هذا الإنخفاض إلى التراجع في واردات الديزل وزيت الوقود متأثرة بإجراءات الإغلاق التي فرضتها الهند للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالى 117 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 217 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 28.2% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 900 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء ***صناعة تكرير النفط الخام العالمية*** بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2020، بخاصة خلال شهري أبريل ومايو 2020، تزامناً مع الإنخفاض الحاد في الطلب

المحلي وطلبات التصدير على خلفية القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل التي تم فرضها للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وكان الإتجاه الشائع الملاحظ في كافة الأسواق العالمية للمنتجات النفطية هو استمرار الخسائر الحادة في أسواق الغازولين ووقود الطائرات والكيروسين. وهو ما شكل ضغطاً كبيراً على مخزونات المنتجات النفطية التي ارتفعت إلى مستويات قياسية، وإنخفضت هوامش ربح مصافي التكرير بشكل حاد، مما نتج عنه إغلاق العديد من المصافي في أوروبا وأسيا وأفريقيا لفترة غير محددة.

هذا وتجدُر الإشارة إلى أن صناعة التكرير العالمية قد شهدت تحسناً نسبياً في الأداء خلال شهر يونيو 2020، حيث ارتفع طلب مصافي التكرير على النفط مع ارتفاع معدلات تشغيلها، بدعم من بدء استئناف النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود وإجراءات العزل المفروضة، وإن كان بشكل جزئي، في العديد من دول العالم.

وأشارت Bloomberg في أحدث تقاريرها إلى أن أسعار المنتجات النفطية المكررة في الأسواق العالمية لم تتعاف بنفس قوة تعافي أسعار النفط الخام، كما أشارت إلى أن مصافي التكرير تواجه مشكلة أخرى تتمثل في عدم تساوي الطلب على المنتجات المكررة، حيث ارتفع الطلب على الغازولين والديزل في بعض الدول إلى نحو 90% من معدله الطبيعي قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ولكن استهلاك وقود الطائرات لا يزال منخفضاً، وبين التقرير أن بعض المصافي قد واجهت هذه المشكلة من خلال مزج وقود الطائرات بالديزل.

هذا وقد تراجعت ***معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 7.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 72.1%، وهو مستوى منخفض بنحو 10.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أنه وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد تراجعت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2020 إلى 67.6% وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر 2008، تزامناً مع التراجع الحاد في الطلب المحلي، وذلك على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل المفروضة لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، **كما يوضح الجدول (12).**

الجدول (12)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2019 – 2020)
(%)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
الدول الصناعية :	**83.1**	**81.2**	**71.1**	**(10.1)**	**(12.0)**
الأمريكتين	85.2	81.7	71.6	(10.1)	(13.6)
أوروبا	80.4	80.5	70.6	(9.9)	(9.8)
أسيا/الهادي	82.0	80.8	70.4	(10.4)	(11.6)
الدول النامية والمتحولة:	**81.5**	**76.2**	**72.9**	**(3.3)**	**(8.6)**
الدول الآسيوية النامية	91.1	80.0	79.7	(0.3)	(11.4)
دول الشرق الأوسط	82.2	75.4	67.5	(7.9)	(14.7)
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	59.4	61.5	60.8	(0.7)	1.4
دول أوروبا غير الصناعية	80.0	78.3	68.3	(10.0)	(11.7)
المتوسط العالمي	**82.2**	**79.2**	**72.1**	**(7.1)**	**(10.1)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:
ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد إنخفضت خلال الربع الثاني من عام 2020 بشكل حاد بلغ نحو 7.2 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 70.3 مليون برميل/ يوم، منخفضة بنحو 8.9 مليون برميل/يوم على أساس سنوي.

حيث إنخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 5.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 31.2 مليون برميل/ يوم. كما إنخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 2 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 39.0 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (13) والشكل (14).**

الجدول (13)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
الدول الصناعية :	**37.37**	**36.41**	**31.23**	**(5.18)**	**(6.14)**
الأمريكتين	19.07	18.29	15.17	(3.12)	(3.90)
أوروبا	11.85	11.68	10.54	(1.14)	(1.31)
أسيا/الهادي	6.45	6.44	5.52	(0.92)	(0.93)
الدول النامية والمتحولة:	**43.27**	**42.91**	**39.04**	**(2.00)**	**(2.74)**
الدول الآسيوية النامية ومنها:					
الصين	12.66	12.04	13.51	1.47	0.85
الهند	4.97	5.09	3.85	(1.24)	(1.12)
دول الشرق الأوسط	7.19	6.30	5.90	(0.40)	(1.29)
روسيا	5.38	5.88	5.12	(0.76)	(0.26)
دول أمريكا اللاتينية	3.98	3.97	3.30	(0.67)	(0.68)
أفريقيا	2.23	2.39	1.99	(0.40)	(0.24)
دول أخرى**	6.87	7.24	5.37	(1.87)	(1.50)
الإجمالي العالمي	**80.65**	**79.31**	**70.27**	**(7.18)**	**(8.88)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الصناعية وباقي الدول النامية الأسيوية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– OPEC, Oil Market Report, July 2020.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

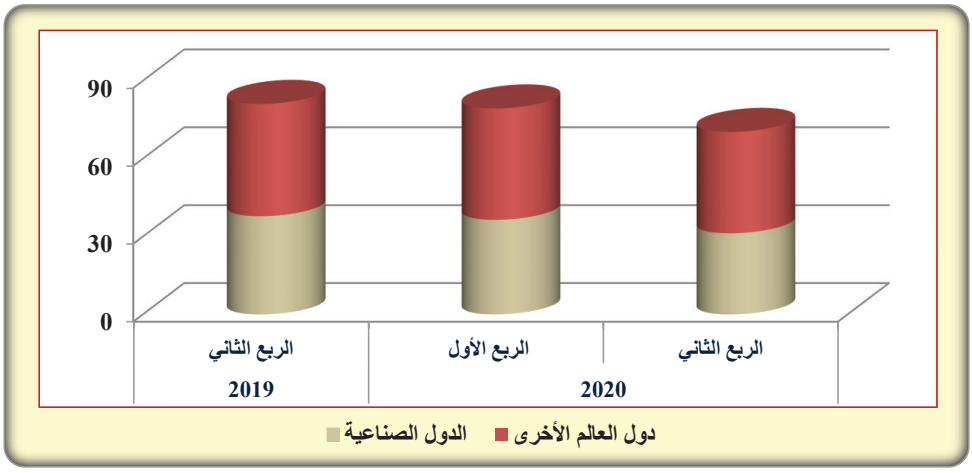

المصدر: OPEC, Oil Market Report, July 2020.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2020 بنحو 0.2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.71 دولار لكل مليون و ح ب، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 0.9 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس[10] خلال الربع الثاني من عام 2020، يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 3.1 دولار لكل مليون و ح ب، ***كما يوضح الجدول (14).***

[10] بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارة بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

الجدول (14)
تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
(دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

		الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **
الربع الثاني 2019		2.56	10.30
الربع الثالث		2.38	9.72
الربع الرابع		2.40	9.83
الربع الأول 2020		1.91	7.94
الربع الثاني		1.71	4.79
التغير عن (دولار/م و ح ب)	الربع الأول 2020	(0.20)	(3.15)
	الربع الثاني 2019	(0.85)	(5.51)

* كما هو في مركز هنري.

** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm

ويعزى إنخفاض متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى إنخفاض الطلب على الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة والصناعة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). بجانب ارتفاع إجمالي مخزونات الغاز الطبيعي، ليصل في نهاية الربع الثاني من عام 2020 إلى أعلى مستوى له منذ نهاية شهر يناير 2020 وهو 3.077 تريليون قدم مكعب، مرتفعاً عن متوسطه على مدار الخمس أعوام السابقة بنحو 466 مليار قدم مكعب.

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية [11]

إنخفض متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 8.2 مليار متر مكعب، أي بنسبة 3.7% مقارنة بمستويات الربع السابق ليبلغ

[11] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج الغاز الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia، ومنطقة Anadarko . هذا وتُعد منطقة Appalachia أكبر مصادر تطوير الغاز الصخري بالولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث ارتفع إنتاج الغاز الصخري فيها بشكل ملحوظ وبخاصة في حقلي Marellellus و Utica، مما أدى إلى زيادة عامة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وذلك وفقًا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول إنتاجية الحفر.

211.8 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 6.1 مليار متر مكعب، أي بنسبة 2.9% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. ويُعد هذا الإنخفاض هو الثاني على التوالي منذ الربع الرابع من عام 2016.

و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشهري من الغاز الصخري، فقد استهل الربع الثاني من عام 2020، أي خلال شهر أبريل عند مستوى 71.2 مليار متر مكعب. ثم ارتفع خلال شهر مايو إلى 71.8 مليار متر مكعب. قبل أن يعاود الإنخفاض مسجلاً 68.8 مليار متر مكعب خلال شهر يونيو وهو أدني مستوى له مُنذ شهر يونيو 2019، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
متوسط الإمدادت الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2019 - 2020)
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)

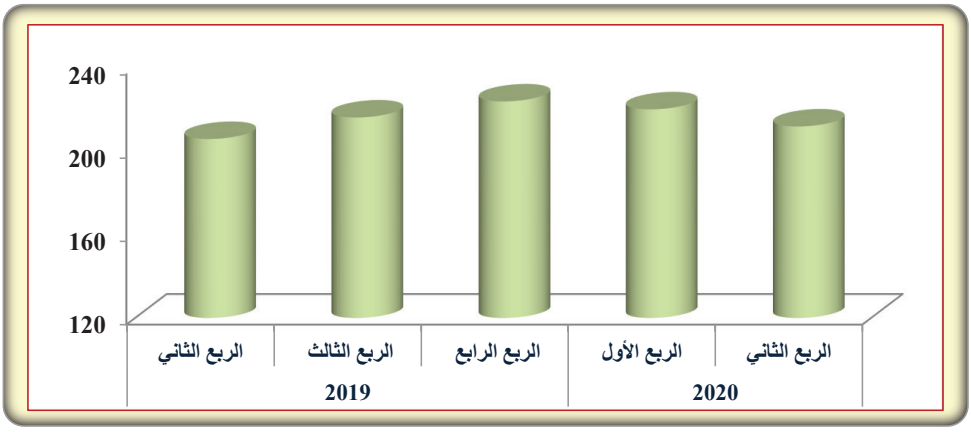

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ 84.6 مليار متر مكعب خلال شهر أبريل 2020، منخفضاً عن المستوى القياسي المُسجل في شهر ديسمبر 2019 والبالغ 90.5 مليار متر مكعب.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصادر الرئيسية

لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الثاني من عام 2020.

- **أسعار الغاز الطبيعي المسيل**

ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***اليابان*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.4 دولار/ مليون و ح ب، وهو مستوى منخفض بنحو 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

كما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***كوريا الجنوبية*** بمقدار 0.3 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.1 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب.

بينما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***الصين*** بمقدار 0.8 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.3 دولار/ مليون و ح ب، وهو مستوى منخفض بنحو 1.4 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

وإنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***تايوان*** بمقدار 1.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.1 دولار/ مليون و ح ب، منخفضاً بمقدار 1.3 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

- **الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل**

إنخفض متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في ***أسواق شمال شرق أسيا*** من المصادر المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2020 بمقدار 2.3 مليون طن، أي بنسبة 5%

مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 44 مليون طن، وهو مستوى مرتفع بمقدار 0.5 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ***وفي هذا السياق***، تراجعت اليابان إلى المركز الثاني خلف الصين كأكبر مستورد للغاز المسيل خلال شهري مايو ويونيو 2020. يأتي ذلك على خلفية بدء تعافي الصين من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وارتفاع الطلب على الغاز المسيل، في ظل حث الحكومة الصينية للمستهلكين على الإنتقال من استخدام الكهرباء والتدفئة المعتمدة على حرق الفحم لخفض التلوث. بينما يظل الاقتصاد الياباني في حالة تراجُع بسب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، حيث إنخفضت واردات اليابان من الغاز المسيل خلال شهر مايو 2020 إلى نحو 4.5 مليون طن وهو أدنى مستوى مُنذ عام 2009، ويعزى هذا الإنخفاض أيضاً إلى استئناف اليابان تشغيل المفاعلات النووية .

تجدُر الإشارة إلى أن الصين قد استأنفت مجدداً إستيراد الغاز الطبيعي المسيل من الولايات المتحدة، وذلك بعد إلغاء الصين للرسوم الجمركية المفروضة لتعزيز الواردات من السلع الأمريكية في إطار المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بين الدولتين الموقعة خلال شهر يناير 2020.

كما تجدر الإشارة إلى أن موردي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين يواجهون منافسة كبيرة مع روسيا، منذ بدء ضخ الغاز الطبيعي المسيل من روسيا إلى الصين عبر خط أنابيب "Power of Siberia" [12] في الثاني من شهر ديسمبر 2019، والذي من المتوقع أن يسهم في أن تصبح روسيا أحد أكبر مزودي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين.

ويوضح ***الجدول (15)*** الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية و الصين وتايوان.

[12] يبلغ طول خط أنابيب "Power of Siberia" 4500 كيلو متر، بسعة 48 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وتصل تكلفته إلى 20 مليار دولار. ويأتي هذا المشروع في إطار صفقة موقعة بين شركة "غازبروم" وشركة النفط والغاز الوطنية الصينية "CNPC" لتوريد 38 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي، من شرق سيبيريا إلى الصين، لمدة 30 عام.

الجدول (15)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق أسيا *

	الكميات المستوردة (مليون طن)					حصة الدول العربية من الواردات %	متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)			
	اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية	الإجمالي		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية
الربع الثاني 2019	16.4	13.5	4.0	9.6	**43.5**	**21.8**	9.5	8.7	8.4	9.2
الربع الثالث	19.4	15.2	4.4	9.1	**48.1**	**20.0**	9.7	8.5	9.0	9.5
الربع الرابع	19.4	17.0	4.6	11.8	**52.8**	**22.1**	9.4	8.7	8.3	8.9
الربع الأول 2020	21.4	8.2	4.2	12.5	**46.3**	**21.7**	9.3	8.1	8.2	8.8
الربع الثاني	14.7	15.5	4.7	9.1	**44.0**	**18.3**	9.4	7.3	7.1	9.1
التغير عن الربع الأول 2020	(6.7)	7.3	0.5	(3.4)	**(2.3)**		0.1	(0.8)	(1.1)	0.3
التغير عن الربع الثاني 2019	(1.7)	2.0	0.7	(0.5)	**0.5**		(0.1)	(1.4)	(1.3)	(0.1)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصة الدول العربية من الواردات لا تشمل بيانات الصين خلال شهر يناير 2020، حيث لم تصدر الصين بيانات عن مصادر وارداتها خلال هذا الشهر.

المصادر: World Gas Intelligence, various issues.

- **مصادر واردات الغاز الطبيعي المسيل**

بلغت ***صادرات استراليا*** إلى أسواق شمال شرق أسيا خلال الربع الثاني من عام 2020 حوالي 16.8 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 38.3% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان خلال الفترة نفسها، تليها ***قطر*** بنسبة 13.3% ثم ***ماليزيا*** بنسبة 9.9%.

وقد بلغت ***صادرات الدول العربية*** إلى أسواق شمال شرق أسيا حوالي 8 مليون طن لتساهم بما نسبته 18.3% من إجمالي واردات تلك الأسواق خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 21.7% خلال الربع السابق و 21.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

- **صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل**[13]

وفيما يتعلق ***بصافي عائد الشحنات الفورية*** المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق أسيا في نهاية الربع الثاني من عام 2020، فقد تراجع إلى مستويات متدنية، حيث تأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد بلغ 1.90 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 1.79 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 1.74 دولار/ مليون و ح ب، واستراليا بصافي عائد 1.73 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 1.55 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 1.11 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة[14]

تأثر نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثاني من عام 2020 بجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) إلى جانب بعض التحديات المتعلقة بالتمويل. حيث أدى الإغلاق الاقتصادي العالمي إلى حدوث اختناقات في سلاسل التوريد للعديد من المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة، تزامناً مع تراجع الطلب عليها، نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار مصادر الطاقة التقليدية، وهو ما قد ينعكس سلباً على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحوها.

وفي هذا السياق، تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في توقف تشغيل حوالي 11% من توربينات طاقة الرياح في العالم، وفقاً لتقرير Bloomberg لتمويل الطاقة الجديدة. كما تعطلت أعمال تشييد محطات الرياح الجديدة بسبب القيود المفروضة على العمال وتأخر الحصول على الموافقات الرسمية، وهو ما يمكن ان يؤدي إلى تباطؤ دخول مشروعات الطاقة المتجددة الجديدة مرحلة التشغيل خلال العام الحالي.

يذكر أن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت في أحدث تقرير لها صادر في شهر مايو 2020، إلى توقع تراجع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال عام 2020، وذلك للمرة

[13] عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

[14] المصادر: - IEA, Renewable Energy Market Update, Outlook for 2020 and 2021.
- IRENA, Renewable Energy Statistics 2019 & Renewable Capacity Statistics 2020.

الأولى منذ عام 2000، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما أشار التقرير إلى توقع مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح بنحو 86% من قدرات التوليد المضافة للطاقات المتجددة خلال هذا العام، غير أنه من المتوقع إنخفاضهما بنسبة 18% و 12% على الترتيب مقارنة بعام 2019. مع توقع إنكماش إنتاج الوقود الحيوي المستخدم في قطاع النقل بنسبة 13% في عام 2020، وهو أول انخفاض في الإنتاج منذ نحو عقدين. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى توقع تأثير أسعار النفط والغاز الطبيعي المنخفضة على القدرة التنافسية للطاقات المتجددة، وسيكون من المرجح تأجيل أو إلغاء العديد من الاستثمارات المخططة. ومع ذلك، يبين التقرير أن هناك فرصة لعكس هذا الاتجاه، من خلال جعل الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة جزء رئيسي من حزم التحفيز المصممة لتنشيط الاقتصاد، وهو ما سيساهم في خلق فرص العمل، والحد من الانبعاثات.

كما تجدُر الإشارة إلى تأكيد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "IRENA " في أحدث تقاريرها، أن حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي يجب أن تزداد بنسبة تتجاوز الضعف بحلول عام 2030، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار التقرير إلى الإنتشار الذي تشهده تقنيات الطاقة المتجددة بالتوازي مع انخفاض تكاليفها، حيث إنخفضت تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 90% خلال السنوات العشر الماضية، كما إنخفضت أسعار توربينات الرياح بمقدار 50% خلال الفترة نفسها. ونوه التقرير إلى أهمية مضاعفة الاستثمار السنوي في قطاع الطاقات المتجددة من حوالي 330 مليار دولار في الوقت الحالي إلى ما يقارب 750 مليار دولار، لتسريع مسار تبني الطاقة المتجددة بالوتيرة المطلوبة.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2020 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

1. توصل دول (أوبك+) وبعض منتجي النفط إلى إتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج

توصلت دول (أوبك +) خلال الاجتماعين الوزاريين التاسع والعاشر (غير العاديين) اللذان عقدا خلال شهر أبريل 2020، إلى إتفاق بشأن خفض قياسي للإنتاج بمشاركة بعض منتجي النفط

الأخرين ومن بينهم الولايات المتحدة، فيما وصف بإتفاق تاريخي. وبموجب هذا الإتفاق بدء إجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم مطلع شهر مايو 2020، وذلك لفترة أولية تبلغ شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020. وخلال مدة الأشهر الستة التالية، من 1 يوليو 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، سيكون التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 7.7 مليون برميل/يوم. وسيتبع ذلك تخفيض قدره 5.8 مليون برميل/يوم لمدة ستة عشر شهراً، من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2022. على أن يكون الأساس المرجعي لحساب التعديلات هو إنتاج شهر أكتوبر 2018، فيما عدا المملكة العربية السعودية وروسيا، حيث يكون الأساس المرجعي لكل منهما هو 11 مليون برميل/يوم. وسيكون هذا القرار ساري المفعول حتى نهاية شهر أبريل 2022، ومع ذلك، سيتم النظر في إمكانية تمديد القرار خلال شهر ديسمبر 2021.

وخلال الاجتماع الوزاري رقم "179" لدول أوبك والإجتماع الوزاري الحادي عشر لدول (أوبك +) اللذان عُقدا خلال شهر يونيو 2020، تم الإتفاق على عدة عناصر رئيسية، من أهمها، **أولاً:** تمديد المرحلة الأولى من تخفيضات الإنتاج البالغة 9.7 مليون برميل/يوم، لمدة شهر واحد إضافي لتنتهي في 31 يوليو 2020. **ثانياً:** الدول التي لم تتمكن من الوصول إلى الالتزام التام (100%) بالإتفاق خلال شهري مايو ويونيو 2020، سيتعين عليها التعويض عن طريق خفض الإنتاج المتفق عليه خلال الشهور الثلاثة التالية (يوليو وأغسطس وسبتمبر 2020).

2. إجراء المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة تخفيضات إضافية وطوعية على إنتاجهم خلال شهر يونيو 2020

وجهت وزارة الطاقة السعودية شركة أرامكو إلى تخفيض إنتاجها من النفط الخام لشهر يونيو 2020، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة العربية السعودية في إتفاق دول (أوبك +). كما وجهت الوزارة الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو 2020 عن المستوى المستهدف، بالتوافق مع عملائها.

وأكد معالي وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة بدولة الكويت، تأييد دولة الكويت لجهود المملكة العربية السعودية في إعادة الاستقرار والتوازن لأسواق النفط. وأعرب عن ترحيب دولة الكويت بالتنسيق المشترك مع المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى إنها ستبادر بتخفيض إنتاجها

من النفط طواعية بمقدار 80 ألف برميل يومياً لشهر يونيو 2020، بالإضافة للتخفيض المُعلن حسب حصتها وفقاً لإتفاقية (أوبك +).

ومن جانبه صرح معالي وزير الطاقة و البنية التحتية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بأن دولة الإمارات ستخفض بشكل طوعي إضافي إنتاجها من النفط بمقدار 100 ألف برميل يومياً لشهر يونيو المقبل، وذلك دعماً لجهود المملكة العربية السعودية لإعادة التوازن لسوق النفط العالمي.

3. وقف الإنتاج من حقل الخفجي المُشترك بين كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت خلال شهر يونيو 2020.

أعلن الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج بالوكالة، أن اللجنة التنفيذية المشتركة وهي أعلى هيئة إدارية بعمليات الخفجي المشتركة قررت وقف إنتاج النفط بشكل مؤقت من حقل الخفجي لمدة 30 يوم إبتداء من شهر يونيو المُقبل، مع الأخذ في الاعتبار جميع إجراءات واحتياطات السلامة اللازمة لضمان الاستئناف الآمن للإنتاج تلقائياً في بداية شهر يوليو 2020. وبين أن قرار وقف الانتاج يأتي في أعقاب الاجتماعات الاستثنائية لمنظمة الدول المصدرة للنفط وشركائها (أوبك +) التي عُقدت في شهر أبريل 2020، وما تمخض عنها من إتفاق خفض حصص الانتاج لعدد من الدول المنتجة نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

- **عُقد اجتماع افتراضي للمجموعة التفاوضية العربية لقضايا مفاوضات تغير المناخ في نهاية أبريل 2020**، وتم مناقشة مسائل من أهمها:

- التعديل على جدول المفاوضات القادمة نتيجة جائحة كوفيد-19.
- رأي المجموعة العربية حول موضوع المساهمات المحددة وطنيا INDC ، بأن يكون لديها تصور واضح حول عدم الاستعجال بتسليم تلك المساهمات لسكرتارية الاتفاقية، والتريث بتقديمها حتى تتضح الصورة، وحتى الدول الصناعية لديها موقف بمراجعة مساهماتها بهذا الخصوص حتى 31 ديسمبر 2020.

- إحاطة رئيس المجموعة التفاوضية العربية بأن الاجتماعات الافتراضية مع الدول والمجموعات التفاوضية لن تؤدي إلى أي قرارات متعلقة بمواضيع التفاوض، كما سجلت المجموعة العربية بصفة رسمية التحفظ على أية مخرجات لهذه الاجتماعات.
- مناقشة تقارير عامة عن المواضيع المختلفة المتعلقة باتفاق باريس كصندوق التمويل الأخضر، والمادة السادسة من الاتفاقية وتدابير الاستجابة وصندوق التكييف والشفافية والأمور المالية للاتفاقية وتوجه الموقف العربي فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المناخ في ظل الآثار الاقتصادية الاجتماعية المترتبة على الجائحة المالية.

- **كما عُقد اجتماع افتراضي مع رئيس الهيئتين الفرعيتين SBI وSBSTA لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بتاريخ 2020/05/18**، حيث أكد رئيس الفريق التفاوضي العربي والمجتمعون على:

- أهمية أن تكون الاجتماعات الرسمية فعلية وليست افتراضية تحت أي ظرف، كذلك التأكيد على رسائل تنظيمية فيما يتعلق بعقد الاجتماعات لضمان الشفافية والشمولية والعدالة في تنظيم الوقت لجميع الاجندات التي لها تواقيع وخطط عمل محددة وتجاوزت هذه المواعيد.

ومن جانب آخر، تمت الموافقة مؤخرا على انطلاق أول مشروع يقيمه صندوق التكيف للاتفاقية في الجمهورية التونسية، حيث يهدف المشروع الى تعزيز قدرات النظم البيئية وجودة الحياة في المناطق الريفية في مدينة القيروان، وهو يعتبر أحد المبادرات الهامة المتعلقة بمجال التكيف تحت إطار الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ في منطقتنا العربية.

وفي إطار سير المفاوضات أقترحت الحكومة البريطانية تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26" إلى شهر نوفمبر 2021 بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، كما تقرر أيضاً ارجاء جميع الاجتماعات للهيئات الفرعية المتعلقة بتغير المناخ حتى شهر أكتوبر القادم 2020 في مركز المؤتمرات العالمي في مدينة "بون" بألمانيا.

تجدُر الإشارة إلى أحدث التقارير الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية والتي تُظهر تراجعاً هو الأكبر على الإطلاق في إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، نتيجة الإغلاق الاقتصادي والقيود على السفر وإجراءات العزل التي إتخذتها دول العالم للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-

19). ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن ما يصل إلى نحو 2.6 مليار طن متري من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أي حوالي 8% من الإجمالي المُقدر لعام 2020، لن يتم إطلاقها.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كبير في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ نحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 16.2 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 1.8 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الإنخفاض في الأساس إلى الإتفاق التاريخي بشأن خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك+) والذي دخل حيز التنفيذ في بداية شهر مايو 2020، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الإتفاق لتبلغ 107% خلال شهر يونيو 2020، إلى جانب إغلاق عمليات الإنتاج والتصدير في دولة ليبيا نظراً للظروف التي تمُر بها البلاد، حيث أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة "القوة القاهرة" أكثر من مرة خلال الربع الثاني من عام 2020. ***كما يوضح الجدول (16) والشكل (16).***

الجدول (16)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*

(مليون برميل/يوم)

	2019	2020		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
الامارات	2.530	2.689	2.435	(0.254)	(0.095)
البحرين	0.166	0.166	0.170	0.004	0.004
الجزائر	0.567	0.571	0.485	(0.086)	(0.083)
السعودية	7.308	7.386	7.089	(0.297)	(0.219)
العراق	3.810	3.812	3.469	(0.343)	(0.341)
قطر	0.335	0.337	0.368	0.031	0.033
الكويت	2.296	2.356	2.137	(0.219)	(0.159)
ليبيا	0.928	**0.568	–	–	–
مصر	0.090	0.090	0.090	–	–
الإجمالي	**18.031**	**17.974**	**16.243**	**(1.731)**	**(1.788)**

*بيانات تقديرية.

** تمثل بيانات شهر يناير 2020 فقط نتيجة إغلاق عمليات الإنتاج والتصدير نظراً للظروف التي تمر بها دولة ليبيا.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (16)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2019 -2020)

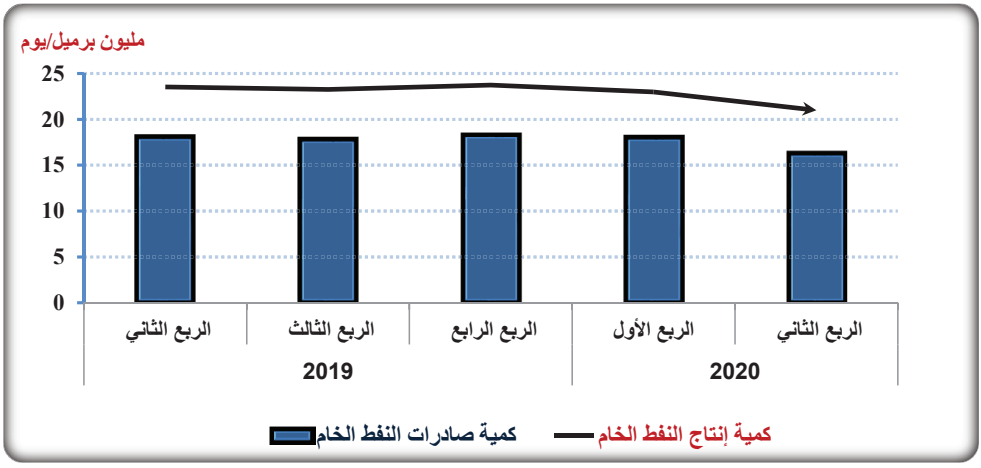

ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج الاستهلاك يمثل الصادرات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوابك من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2020 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد ارتفعت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أبريل 2020 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 20.760 مليون ب/ي، عندما ارتفعت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 25.505 مليون ب/ي.

وإنخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء بشكل حاد إلى 14.787 مليون ب/ي في شهر مايو 2020، تزامناً مع بدء تطبيق إتفاق خفض الإنتاج القياسي لدول (أوبك+)، حيث إنخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 19.530 مليون ب/ي. وفي شهر يونيو 2020، واصلت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إنخفاضها مسجلة أدنى مستوى لها خلال الربع الثاني من عام 2020 وهو 13.182 مليون ب/ي، وذلك على خلفية ارتفاع نسبة الالتزام بإتفاق خفض الإنتاج، حيث تراجعت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 17.938 مليون ب/ي.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الإنخفاض الحاد في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الثاني من عام 2020، وبخاصة خلال شهر أبريل، على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد إنخفضت بشكل قياسي بلغ نحو 45.1 مليار دولار، أي بنسبة 54.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 37.9 مليار دولار فقط، وهو مستوى منخفض بنحو 74.1 مليار دولار، أي بنسبة 66.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (17) والشكل (17).***

الجدول (17)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*

(مليار دولار)

	2019	2020		التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019
الامارات	15.7	12.6	6.4	(6.2)	(9.2)
البحرين	1.0	0.8	0.4	(0.4)	(0.6)
الجزائر	3.6	2.7	1.2	(1.6)	(2.4)
السعودية	45.7	35.2	16.0	(19.2)	(29.7)
العراق	23.5	17.6	8.0	(9.5)	(15.4)
قطر	2.1	1.6	0.9	(0.8)	(1.2)
الكويت	14.2	11.0	4.7	(6.2)	(9.5)
ليبيا	5.8	1.1	–	–	–
مصر	0.6	0.4	0.2	(0.2)	(0.3)
الإجمالي	**112.0**	**83.0**	**37.9**	**(45.1)**	**(74.1)**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

الشكل (17)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2019- 2020)

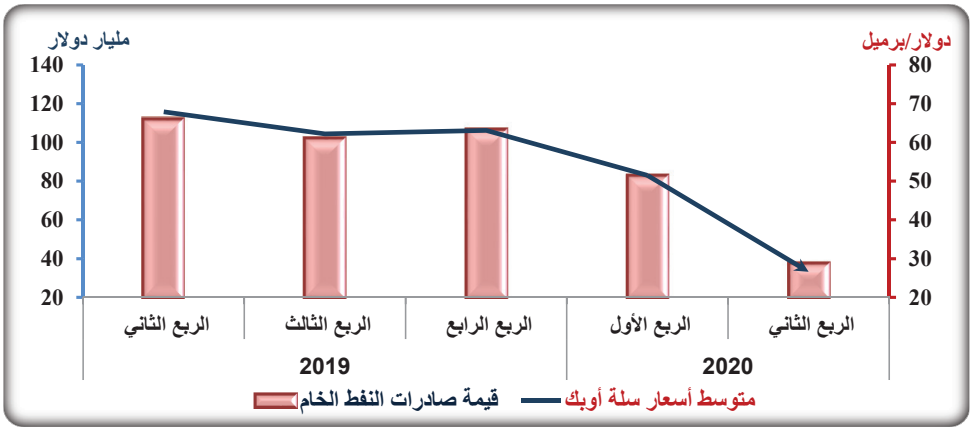

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2020 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد إنخفضت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أبريل 2020 بشكل كبير مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 11.7 مليار دولار، تزامناً مع إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2002 وهو 17.7 دولار/برميل. وتواصل الإنخفاض في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال شهر مايو 2020، وإن كان بشكل طفيف، لتصل إلى 11.6 دولار/برميل، برغم ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 25.2 دولار/برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الحاد في كمية الصادرات. وفي شهر يونيو 2020 ارتفعت القيمة المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال الربع الثاني من عام 2020 وهو 14.6 مليار دولار، تزامناً مع ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات إلى 37.1 دولار للبرميل.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث تراجعت مستويات الناتج في القطاعات

النفطية بشكل حاد. ويعزى ذلك في الأساس إلى التراجع الكبير في أداء الاقتصاد العالمي وما صاحبه من تراجُع قياسي في مستويات الطلب على النفط، بسبب تدابير العزل والقيود العالمية المفروضة على السفر، للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وازدادت التأثيرات المعاكسة بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية، مقترناً بتخفيض الإنتاج على خلفية الإتفاق التاريخي بين دول (أوبك+) وبعض الدول الأخرى المنتجة للنفط بشأن خفض قياسي للإنتاج، ومن ثم تراجعت الإيرادات النفطية والتي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي في الدول الأعضاء، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تشير أحدث توقعات لصندوق النقد الدولي إلى إنخفاض إيرادات الصادرات النفطية للدول المُصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكثر من 270 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

هذا وقد ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية منذ عام 2018، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول. في حين يتوقع أن تستفيد الدول الأعضاء من السياسات النقدية والمالية التحفيزية التي تبنتها في الآونة الأخيرة لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وتلقت اقتصادات الدول الأعضاء في نهاية الربع الثاني من عام 2020، دعماً نسبياً من استقرار أسعار النفط الخام، والذي تحقق على خلفية الالتزام بإتفاق خفض الإنتاج المشار إليه أعلاه، إلى جانب إنخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي، والتحسن في توقعات أسواق النفط العالمية، تزامناً مع بدء تخفيف القيود وإعادة فتح الاقتصادات. غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء بشكل عام على المدى القريب، تماشياً مع ضعف تعافي الاقتصاد العالمي.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القصير

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 43.1 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2020، ويرتفع إلى 43.5 دولار/برميل خلال الربع

الرابع من نفس العام. كما يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس 40.6 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2020، وينخفض إلى 40.5 دولار/برميل خلال الربع الرابع من نفس العام.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2020 بنحو 280 ألف برميل/يوم، أو بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 60.3 مليون برميل/يوم. قبل أن تعاود تلك الإمدادات ارتفاعها خلال الربع الرابع من العام، لتبلغ نحو 61.1 مليون برميل/يوم.

في حين يتوقع ارتفاع الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، تزامناً مع قيام دول (أوبك+) بالإنتقال إلى المرحلة التالية من إتفاق خفض الإنتاج القياسي، والتي تقضي بتقليص تخفيضات الإنتاج المتفق عليها إلى 7.7 مليون برميل/يوم، بدءاً من مطلع شهر أغسطس 2020 وحتى نهاية شهر ديسمبر 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى بدء تعافي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2020 ليصل إلى 92.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة تبلغ 12.5% مقارنة بمستويات الربع السابق، حيث يتوقع ارتفاع طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 22.4% ليصل إلى 44.1 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب بقية دول العالم بنسبة 4.7% ليصل إلى 48 مليون برميل/يوم. وتتوقع منظمة أوبك استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2020 ليصل إلى 95.8 مليون برميل/يوم، حيث يتوقع ارتفاع طلب مجموعة الدول الصناعية إلى 45.8 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب بقية دول العالم إلى 50 مليون برميل/يوم.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)